مجلس النواب يستكمل مناقشة تقرير حول أوضاع شركة النفط ويوصى :

أهمية توفير التمويل اللازم للمشاريع الإستراتيجية الخاصة بالمنشآت النفطية

دعوة الحكومة إلى إعادة النظر في سياسة وآليات نقل المشتقات النفطية

مناقشة مشروع تعديل قانون السجل العقاري

صنعاء / سبأ :

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي رئيس المجلس توجيه عدد من التوصيات للحكومة تتعلق بأوضاع شركة النفط اليمنية وذلك بعد مناقشته لتقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول أوضاع الشركة واستناداً إلى المناقشات الواسعة التي أجراها أعضاء المجلس حول أوضاع الشركة باتجاه تطوير نشاطها وزيادة مواردها المالية والحفاظ على المنشآت النفطية العامة وتحسينها.

وعلى إثر إيضاحات وزير النفط والمعادن ومدير عام الشركة للملاحظات الواردة في تقرير اللجنة، وكذا الإستفسارات المطروحة من قبل أعضاء المجلس وبعد التزام الجانب الحكومي ممثلاً بوزير النفط والثروات المعدنية بتلك التوصيات، مشيراً إلى استثناء ما هو معروض منها على القضاء وكذا التي توجد فيها عقود واتفاقيات .

وكلف المجلس لجنة التنمية والنفط متابعة تنفيذ تلك التوصيات مع الجانب الحكومي .. حيث أكد المجلس في جانب من توصياته أهمية توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الإستراتيجية الخاصة بالمنشآت التخزينية للمشتقات النفطية التي اعتمدت ولم تنفذ ضمن الخطة الخمسية الثانية ورحلت إلى الخطة الخمسية الثالثة مع استيعاب ما يلزم من إضافات مطلوبة لمواجهة ما طرأ من نمو في الإحتياجات المحلية خلال السنوات الماضية، ودعت توصيات المجلس الحكومة إلى إعادة النظر في سياسة وآليات نقل المشتقات النفطية بما يضمن معالجة جوانب القصور وبما يحقق إختيار المنشآت الأقرب للمحافظات والمناطق المستهدف تموينها بالمشتقات النفطية بما يضمن نقل هذه المشتقات بأقل الأجور .

من جهة أخرى واصل المجلس مناقشته لمشروع القانون البديل للقرار الجمهوري بالقانون رقم (39) لسنة 1991م بشأن السجل العقاري وذلك في ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجان الشؤون الدستورية والقانونية ، والعدل والأوقاف والخدمات .

وقد بينت التعديلات المطروحة على مشروع القانون أن ينظم هذا القانون حق الملكية العقارية والحقوق العينية الأخرى في الوحدة العقارية وفقا لنظام التسجيل العيني للوصول إلى إعطاء قوة ثبوتيه للسجل العقاري وتحقيق الاتفاق التام بين السجل العقاري والواقع القانوني للوحدة العقارية وتوفير العلنية التامة للحقوق العينية العقارية المثبتة في السجل العقاري وكذا تدعيم استقرار الأمن الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء قاعدة معلومات جغرافية دائمة للأراضي إلى جانب تشجيع الاستثمار والائتمان العقاري وحماية واستقرار الملكيات والحد من التنازع العقاري .

واعتبرت تعديلات نواب الشعب أن قانون السجل العقاري يعتبر من القوانين ذات النفع العام ويتمتع السجل العقاري بالاستقلالية والحيادية في أداء مهامه في تسجيل الأراضي والعقارات سواء كانت عامة أو خاصة أو محبسة .

وأشارت التعديلات إلى أن يستند التسجيل العقاري على خرائط ومخططات ورسوم هندسية تبين شكل العقار ومساحته وحدوده وعلاماته المميزة وصورة جوية للمناطق غير الممسوحة تحفظ بالمركز الرئيسي للاستعانة بها في تهيئة الخرائط العامة وخرائط عامة تبين جملة الوحدات العقارية الداخلة في منطقة معينة او جزءاً منها خرائط خاصة تتعلق بكل وحدة عقارية وترفق صورة بالصحيفة وتحفظ صورة منها في الملف الخاص بالوحدة العقارية بالإضافة الى أي خرائط اخرى معمدة لازمة لتحقيق اغراض هذا القانون .

ونوهت تعديلات أعضاء المجلس إلى أن يتم تنظيم الخرائط العامة والخاصة وفق أسس فنية تحدد مقاييسها حسب طبيعة المنطقة وما تصدره الهيئة من تعليمات فنية بهذا الشان، ويجب أن تُمسك السجلات وفقا لهذا القانون من دون شطب أو إضافة أو حشو او ترك فراغ بين الأسطر ويذكر تاريخ افتتاحها في أول صفحة من صفحاتها، كما يذكر تاريخ إقفالها في آخر صفحة ويوقع عليها محرر المحضر ومدير السجل العقاري ويختم على صفحة من صفحاتها بالختم الرسمي للسجل العقاري .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه على أن يواصل أعماله صباح غدٍ الأربعاء بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة وزير النفط والمعادن أمير العيدروس ومدير عام شركة النفط الوطنية اليمنية عمر الأرحبي ونائب المدير العام للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز محمد حسين بيضاني ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني يحيى عبدالله دويد والوكيل المساعد لقطاع السجل العقاري بالهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني عبدالاله أحمد الكراز .

توصل اليها الاجتماع الإسبوعي لمجلس الوزراء..

الوقوف أمام تقرير مجلس الشورى بشأن الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي

إقرار عقد مؤتمرات فرعية بالأمانة والمحافظات تمهيداً للمؤتمر السنوي الخامس للمحليات

صنعاء/سبأ:

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس أمام توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بشأن التقرير المرفوع من رئيس مجلس الشورى بخصوص مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي 2020م والتي إقرها المجلس في اجتماعه الأسبوع الماضي .

وعبر المجلس عن تقديره للتوصيات التي تضمنها التقرير وأقر تعديل قراره الخاص بالموافقة على الاستراتيجية الوطنية وذلك باتجاه استيعاب الملاحظات المقدمة عليها من مجلس الشورى .

وناقش مجلس الوزراء المصفوفة المقدمة من وزير الادارة المحلية بشأن مستوى تنفيذ قرارات وأوامر الاجتماعات المشتركة السابقة لمجلس الوزراء والمحافظين 2007م - 2008م واتخذ المجلس في ضوء تلك المناقشات عددا من القرارات منها التأكيد على تخصيص نسبة 5 بالمئة كحافز للقائمين على عملية التحصيل والمشرفين على عملية المتابعة لتحصيل الموارد المالية المحلية والمشتركة على مستوى المحافظة والعامة المشتركة وعلى ان تتولى وزارتي الادارة المحلية والمالية وضع الآليات المنظمة لعملية التوريد والتوزيع والصرف لتلك النسبة .

واقر المجلس اضافة قيمة المشاريع ذات الطابع المحلي المرصودة في الموازنة المركزية لبعض الوزارات الى الدعم المركزي الاستثماري للوحدات الادارية مباشرة وعلى ان يتم تطبيق نفس الآلية المتعامل بها مع مشاريع السلطة المركزية .

ووافق المجلس على المقترح التنفيذي لقرار رئيس المجلس بشأن عقد مؤتمرات فرعية للسلطة المحلية على مستوى الامانة العامة والمحافظات وذلك تمهيدا لعقد المؤتمر السنوي الخامس للمجالس المحلية ، حيث يهدف القرار الى إفساح المجال امام المجالس المحلية لمناقشة اوضاعها وتحديد متطلباتها على نحو منهجي وتقديمها بصورة منظمة الى المؤتمر السنوي لما من شأنه تكريس المؤسسية في عمل المؤتمرات السنوية والخروج بقرارات وتوصيات عملية يمكن تطبيقها على ارض الواقع .وكلف المجلس وزير الادارة المحلية باصدار النظام الداخلي والأدلة الارشادية لعقد المؤتمرات الفرعية ورفع مقترح بمواعيد عقدها، وكذا عقد المؤتمر السنوي الخامس .

وأطلع المجلس على الخطوات التنفيذية التي تم إنجازها من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والأمانة العامة لرئاسة الوزراء بشأن إنشاء الموقع الرئيسي للحكومة على شبكة الانترنت والذي يهدف إلى توظيف تقنية المعلومات في تبادل المعلومات الكترونياً بين مؤسسات الدولة وإنشاء قناة تواصل (موحدة) إضافية للمواطنين والشركات والعالم مع المواطنين وتأكيد وإظهار الشفافية في عمل الحكومة وذلك عن طريق إنشاء النسخة الافتراضية عن الحكومة الكترونياً على شبكة الانترنت والتي تنظم وبطريقة الكترونية العلاقة مابين الحكومة والمواطن أو بين الحكومة والأعمال بكافة أشكالها أوفي اطار الحكومة نفسها .

وبهذا الصدد أشاد مجلس الوزراء بالخطوات المنجزة ووافق بهذا الخصوص على التصميم والهيكل العام والتبويب المقترح للموقع الرئيسي للحكومة على شبكة الانترنت بما في ذلك الموافقة على آلية العمل والبرنامج الزمني ونماذج الاستمارات الخاصة بالبيانات المطلوبة لمحتوى الموقع ، ووجه باستكمال أعمال التنفيذ من قبل اللجنة التقنية المشتركة في وزارة الاتصالات والأمانة العامة لرئاسة الوزراء .

وحمل المجلس جميع الوزارات والجهات المعنية مسئولية تحديث المحتوى الخاص بها بحسب آلية التحديث المقرة والالتزام بتوفير البيانات الكفيلة بتغطية كافة أنشطتها وفق الاجراءات الفنية المعتمدة .

ووافق مجلس الوزراء على تقرير وزارة المالية بشأن نتائج التفاوض مع الشركة اليمنية الليبية القابضة لتنفيذ وتشييد المجمع الفندقي السياحي بمحافظة عدن والذي سيضم حوالي ثلاثمائة غرفة فندقية بنظام الشقق بخدمة خمسة نجوم وذلك للاستفادة منه في استضافة خليجي 20 ، مشدداً على ضرورة الالتزام بالمواعيد الزمنية لمراحل التنفيذ والانتهاء في الموعد المتفق عليه .

وأطلع المجلس على التقرير المقدم من وزير النقل حول أوضاع قطاع النقل البري والجوي والبحري في اليمن (الواقع والمستقبل) ، وأقر تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزراء الشؤون القانونية والتعليم العالي والبحث العلمي والمالية والتعليم الفني والتدريب المهني والنقل والصناعة والتجارة لدراسة التقرير ورفع النتائج الى المجلس متضمنة المعالجات للصعوبات والمعوقات التى يعاني منها قطاع النقل وذلك باتجاه تطوير هذا القطاع الذي يلعب دورا أساسيا ومحوريا في مجال التطوير الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وكذا تسهيل العمليات الإنتاجية وتفعيل التجارة وحركة الأفراد والبضائع .

وتضمن التقرير تحليلا شاملا للوضع الراهن لقطاع النقل بمكوناته المختلفة في الجوانب المؤسسية وآليات عمله وكذلك الإجراءات والمشاريع المنجزة في مجالات النقل البري والبحري والجوي والنقل متعدد الوسائط الى جانب تحديد أبرز الصعوبات والمعوقات التى تواجهه وكذلك الاتجاهات المستقبلية لتطويره وفق رؤية متكاملة تشمل كافة القطاعات ومن كافة النواحي التشريعية والمؤسسية والفنية .

وأقر المجلس الآلية المقترحة من قبل اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية بخصوص توزيع معونة القمح المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، والتي ستصل على دفعات ، حيث اقر المجلس توزيع هذه المعونة على جميع حالات الرعاية الاجتماعية المسجلين بكشوف صندوق الرعاية الاجتماعية من كافة المديريات في مختلف محافظات الجمهورية وكذا المتضررين من كارثة السيول.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير الخارجية عن مشاركته بمنتدى المستقبل الخامس الذي انعقد في ابوظبي يومي 18 و19 أكتوبر المنصرم ، وعلى تقرير وزير المياه والبيئة بشأن مشاركته في المؤتمر الدولي الثاني لتوقيع مذكرة التفاهم للحفاظ على الطيور الجارحة المهاجرة الأفريقية والأسيوية والذي انعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في الفترة من 20 ـ 22 أكتوبر 2008م.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير النقل حول نتائج زيارته مؤخرا لسلطنة عمان الشقيقة وعلى تقرير وزير الزراعة والري عن مشاركته في المؤتمر الوزاري الدولي السادس الخاص بوباء انفلونزا الطيور والذي انعقد في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية الشقيقة أواخر شهر اكتوبر الماضي .

الموافقة على التصميم والهيكل العام والتبويب المقترح للموقع الرئيسي للحكومة على الأنترنت

إقرار نتائج التفاوض مع الشركة اليمنية / الليبية القابضة لتشييد المجمع الفندقي السياحي بعدن